الأمم المتحدة

A/58/759/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
12 April 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البندان ١٣٤ و ١٤٤ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣٢٩ ٩٦٧ ٨٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤	٣١٥ ٥١٨ ٢٠٠ دولار
الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٧٢ ٢١٠ ٨٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٦٤ ٦٢٥ ٢٠٠ دولار

أولا – مقدمة

١ - تستلزم توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرة ١٨ أدناه، إجراء تخفيض قدره ٦٠٠ ٥٨٥ ٧ دولار من الميزانية المقترحة لبعثة

270404 270404 04-30695 (A)

الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/58/638). وتدلي اللجنة أيضا بعدد من الملاحظات والتوصيات بشأن طريقة إدارة البعثة وتدبير شؤونها والفرص الممكنة لتحقيق وفورات إضافية.

٢ - **ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام عن الجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/759) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من القضايا الشاملة. وعليه، فإن اللجنة تتناول، في الفقرات الواردة أدناه، الموارد والبنود الأخرى المتعلقة على وجه التحديد بالبعثة.**

٣ - وترد في ختام هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تمويل البعثة.

ثانيا - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣

٤ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية، رصدت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٥٦/٢٩٥ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، للحساب الخاص للبعثة مبلغا قدره ١٠٠ ٩٦٦ ٣٤٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، يشمل ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٣٠ دولار للإنفاق على البعثة، و ٩٠٠ ٣٦٤ ١٣ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٢٠٠ ٦٠١ ١ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي بإيطاليا. ويمثل المبلغ المرصود انخفاضا قدره ٢٠٠ ٠٧٦ ٦١ دولار عن التقدير الأولي الذي اقترحه الأمين العام وهو ٢٠٠ ٠٧٦ ٣٩١ دولار (انظر A/56/802). ونفقات الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ يبلغ إجماليها ٨٠٠ ٩٦٧ ٣٢٩ دولار (صافيها ٣٠٠ ٨٨٥ ٣٠٤ دولار) (انظر A/58/634، الفرع الثالث - ألف).

٥ - ويعكس الرصيد غير المربوط لهذه الفترة، البالغ إجماليه ٢٠٠ ٣٢ دولار، معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٩,٩ في المائة؛ وهو ما يشكل تحسنا بنسبة ٩,٩ في المائة بالمقارنة بالفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢.

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن أوجه الإنفاق كل على حدة، حيث تكون لها صلة بالموضوع، في سياق مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الفرع الثالث أدناه.

ثالثا – معلومات عن الأداء في الفترة الجارية

٧ – أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم إلى غاية ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ تقسيم ما مجمله ١,٨٧٢ بليون دولار على الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها. وبلغت المدفوعات الواردة إلى غاية التاريخ نفسه ١,٦٥٧ بليون دولار، مخلفة رصيدا غير مدفوع قدره ٢١٤,٣ مليون دولار. وحتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تم اقتراض ١٦ مليون دولار من فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، وذلك بالنظر إلى حالة الموارد النقدية للبعثة. ووصلت الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى ١١,٩ مليون دولار.

٨ – وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان ما مجموعه ٠٠٠ ٨٨٧ ١٤ دولار مستحقا للدول الأعضاء لتسديد ما دفعته من تكاليف الشرطة المدنية؛ وقد دُفع خلال عام ٢٠٠٣ مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٤٧ ١٢ دولار غطى التكاليف المدفوعة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي ما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كان مبلغ ٠٠٠ ٣٣٣ ١١ دولار مستحقا للدول الأعضاء مقابل تكاليف تتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات؛ ووصلت الالتزامات غير المصفاة للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٠٠٠ ٠٨٥ ٥ دولار. وبالنسبة لتعويضات الوفاة والعجز، دُفع حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٨٩ دولار نظير ١٣ مطالبة، وظلت ٣١ مطالبة دون بت (ثلاث مطالبات بسبب الوفاة، ومطالبتان بسبب المرض، و ٢٦ مطالبة بسبب الإصابة)، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٠٠٠ ٩٥٠ ٥ دولار (انظر أيضا الفقرة ١٦ أدناه).

٩ – وزُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين حالة شغل الوظائف حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها[أ]	الوظائف المقررة (المعدل)[ب]	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٣٨	٣٨	٣٤	٢,٦
الشرطة المدنية	٣,٤٠٠	٣,١٧٠	٢,٥٤٥	١٩,٧
وحدات الشرطة المشكلة	١,٢٠٣	١,٠٨٨	٩٣٤	١٤,٢
الموظفون الدوليون	١,٠٤٩	٩٥٩	٨٤٢	١٢,٢
الموظفون الوطنيون	٣,١٣٠	٢,٩٤٦	٢,٨٠٢	٤,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٢٥٠	٢٥٠	٢١٤	١٤,٤

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

(ب) يمثل القوام المقرر للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٠ - وزُودت اللجنة الاستشارية ببيانات عن النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (انظر المرفق). وبلغ إجمالي النفقات للفترة الجارية ٨٠٠ ٥٦٥ ٢١٨ دولار (صافيها ٤٠٠ ٨٠٢ ٢٠٦ دولار)، وذلك مقابل مخصص إجماليه ٢٠٠ ٥١٨ ٣١٥ دولار (صافيه ٨٠٠ ٨١٣ ٢٩٥ دولار).

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

ألف - الولاية والنتائج المتوخاة

١١ - تثني اللجنة الاستشارية على التقدم المحرز في عرض ميزانية البعثة القائمة على النتائج للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وترد تعليقاتها وملاحظاتها في تقريرها العام عن تمويل عمليات حفظ السلام (A/58/759). وتلاحظ اللجنة في ذلك التقرير أن الهدف المتمثل في ''مساعدة مجلس الأمن على صون السلام والأمن الدوليين'' هو الهدف نفسه المتوخى من جميع بعثات حفظ السلام. **وترى اللجنة الاستشارية أنه لا بد من بذل مجهود لتبيان الهدف المتوخى من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أساس الولاية المحددة التي أوكلها إليها مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتجلى في العرض التنسيق مع الكيانات الأخرى.**

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نقل المسؤوليات غير المحتجزة، المبينة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، قد اكتمل إلى حد كبير. غير أن نقلها لا يؤثر على السلطة العامة الممنوحة للبعثة وقوة كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما أنه لا يؤثر في المسؤوليات المحتجزة للممثل الخاص بموجب الفصل الثامن من الإطار الدستوري. وستواصل البعثة رصد الحالة عن كثب والتدخل حسب الاقتضاء لضمان امتثال المؤسسات المؤقتة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على كلا الصعيدين المركزي والبلدي. وتدرك اللجنة أنه سيُجرى في منتصف عام ٢٠٠٥ استعراض شامل للتقدم المحرز لمعرفة ما إذا كان من الممكن الشروع في العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو المستقبلي (انظر S/2004/71).

١٣ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى استحالة التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع، رغم أن من المحتمل تواصل تقليص حجم البعثة. وفي عدد من الحالات، تعكس الموارد المقترحة عملية نقل للموارد وإعادة تحديد للأولويات أكثر مما تعكس تخفيضها بالنظر إلى المهام الحساسة التي ما زال من المتعين إنجازها. وقد أخذت اللجنة ما سبق في الاعتبار حين قدمت توصياتها بشأن الموارد في الفقرات الواردة أدناه.**

باء – الاحتياجات من الموارد

١ – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المعتمد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القوام المقترح للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
ضباط الاتصال العسكريون[أ]	٣٨	٣٨
الشرطة المدنية[أ]	٣ ٤٠٠	٣ ٠٥٥
وحدات الشرطة المشكلة[أ]	**١ ٢٠٣**	**٩٧٣**

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المقترح المسموح به.

١٤ – جاء التخفيض البالغ ٤٠٠ ١٢١ ٢٠ دولار (١٧,١ في المائة) في تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بالمقارنة بالمخصص البالغ ٧٠٠ ٣٨٥ ١١٧ دولار للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، نتيجة لتدني الاحتياجات من الموارد المرتبطة بالتخفيض التدريجي لعدد أفراد الشرطة المدنية من ٣ ٠٥٥ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٢ ١٩٥ بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وانخفاض الاحتياجات من الموارد الناجم عن إعادة ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة إلى أوطانها خلال الربع الأخير من الفترة المالية، وما يرتبط بذلك من انخفاض في تكاليف المعدات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٣٧ مركزا للشرطة ستُسلم لدائرة شرطة كوسوفو وأن معسكرين لوحدات الشرطة الخاصة سيتم إقفالهما خلال الفترة المالية (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

١٥ – وانخفاض النفقات البالغ ٦٠٠ ٧٠٧ ٣ دولار في بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المُبلّغ عنه في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يُعزى في المقام الأول إلى عدم الالتزام بأموال لسداد تعويضات الوفاة والعجز لأفراد الشرطة المدنية – نظرا لتوافر موارد كافية لتغطية المطالبات غير المسددة – وانخفاض احتياجات أفراد الشرطة المدنية من حيث بدل الإقامة للبعثات نتيجة وجود معدل شواغر قدره ٩,٣ في المائة (أُدرج أصلا في الميزانية معدل قدره ٨ في المائة).

١٦ – وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن تأخر البت في مطالبتين بسبب الوفاة خلال عام ٢٠٠٣ (انظر A/58/705، الفقرة ٤٧، الجدول ١٤ باء). وأُبلغت اللجنة بأن مرد هذا التأخير هو ضرورة الحصول على جميع المتطلبات المناسبة من مقدمي المطالبتين وطول مدة البت المرتبطة بالتحقيقات الجنائية. **واللجنة الاستشارية واثقة من أن الجهود ستُبذل لتسوية مطالبات الوفاة والعجز على نحو أسرع، وفقا للإجراءات المعتمدة.**

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
الموظفون الدوليون[أ]	١ ٠٤٩	٩١٠
الموظفون الوطنيون[ب]	٣ ١٣٠	٢ ٨٣٠
متطوعو الأمم المتحدة	**٢٥٠**	**٢٥٠**

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المسموح به المقترح.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين وموظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين.

التوصيات المتعلقة بالوظائف

١٧ - يُقترح تخفيض ٧٠٠ ٢٥٤ ٨ دولار (٥,٧ في المائة) من تكاليف الموظفين المدنيين، بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠ ٢٩٥ ١٤٥ دولار خُصص للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وهذا يراعي التخفيض التدريجي لعدد الموظفين الدوليين الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ وتوقع تضاؤل ذلك العدد مرة أخرى من ٩١٠ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٧٧٥ بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتحويل ٢٢٣ موظفا من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠، والعدد المتوقع للموظفين الذين يشغلون وظائف من الرتب الدنيا (٢٨٣)، وجداول المرتبات المنقحة المعتمدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتشمل التكاليف ذات الصلة معدل شواغر قدره ١٠ في المائة للموظفين الدوليين، كما هو الحال بالنسبة للفترة الجارية. كما تعكس الموارد المخصصة للموظفين الوطنيين التخفيض المقرر إجراؤه في عدد وظائفهم، حيث سينخفض من ٨٣٠ ٢ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٧٠٧ ٢ بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويسري على تكاليف الموظفين معدل شواغر قدره ٣ في المائة، مقارنة بمعدل قدره ٨ في المائة معمول به خلال الفترة المالية الجارية.

١٨ - **ترد تعليقات اللجنة الاستشارية على عملية تحويل الموظفين من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠ في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام، الذي تطلب فيه اللجنة تقديم المقترحات بطريقة شاملة إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، وذلك في سياق تقرير الأمين العام عن سياسات إدارة الموارد البشرية. كما توصي اللجنة بتأجيل الإجراء الذي ستتخذه الأمانة العامة بشأن التحويل من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠. وأُبلغت اللجنة بأن مبلغا قدره ٦٠٠ ٥٨٥ ٧ دولار قد أُدرج في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل عملية التحويل هذه. وبناء عليه،**

تساور اللجنة الاستشارية، حسبما بيَّن تقريرها العام، شكوك جدية بشأن دقة الأرقام المقدَّمة إليها. ولذلك، فهي تطلب معلومات مفصلة ومبررة تبريرا مقنعا تقدم في عرض الميزانية المقبل بشأن هذا الموضوع.

١٩ - وعلاوة على مواصلة تخفيض عدد الموظفين الدوليين والوطنيين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تشمل التغييرات الهيكلية ما يلي:

- إنشاء مكتب جديد لمنسق فيلق حماية كوسوفو وتزويده بـ ٢٠ وظيفة (عشرة وظائف دولية، وخمس وظائف وطنية، وخمس وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) (انظر A/58/638، الجدول ٢)
- تعزيز مكتب شؤون العائدين والمجتمعات المحلية بسبع وظائف إضافية (ثلاث وظائف دولية، ووظيفتان وطنيتان، ووظيفتان لمتطوعي الأمم المتحدة) ليصل المجموع إلى ٢٧ وظيفة في العنصر الأول، المدني الفني (المرجع نفسه)
- إنشاء وحدة جديدة للتحقيقات المالية وتزويدها بثمانية وظائف (سبع وظائف دولية، ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) للقيام بالتحقيقات المالية ذات الصبغة الحساسة (المرجع نفسه، الجدول ٣)
- إنشاء مركز للمعلومات المالية (ثلاث وظائف دولية) لإنفاذ التشريع الذي سُنَّ مؤخرا بهدف مكافحة غسل الأموال (المرجع نفسه)
- تعزيز شعبة الدعم القضائي الدولي بوظيفة واحدة برتبة مد-١ للدائرة الخاصة في المحكمة العليا المعنية بوكالة كوسوفو الاستئمانية (المرجع نفسه).

٢٠ - يرتبط إنشاء هذه الوحدات الجديدة، أو تعزيز الوحدات الموجودة، بمهام الرصد الموكلة إلى البعثة. ويجب تلبية الاحتياجات الضرورية من الموظفين بإعادة تحديد الأولويات وإعادة توزيع الموارد من الموظفين. وفي ظل هذه الظروف، ليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على هذه المقترحات ولا على الهياكل الجديدة المقترحة للبعثة المبيَّنة في الجدولين ٢ و ٣ بالوثيقة A/58/638.

ملاحظات وتوصيات أخرى

٢١ - الإنفاق الزائد تحت بند الموظفين المدنيين، البالغ ٥٠٠ ٢٨٦ ٤ دولار، المُبلّغ عنه خلال فترة الأداء ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (انظر A/58/634)، يُعزى في المقام الأول إلى إعداد الميزانية على أساس متوسط التكلفة السنوية للموظفين الدوليين وليس على أساس التكاليف القياسية.

وتجاوز التكاليف بمقدار ٣٠٠ ٦٠٠ ٨ دولار تحت بند الموظفين الدوليين حدث في معظمه بسبب معدلات تسوية مقر العمل المنقحة المعتمدة المعمول بها اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والجداول الجديدة لمرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها وموظفي الخدمة الميدانية (المجموعتان ١٠٠ و ٣٠٠) التي بدأ العمل بها اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والموافقة على صرف بدل وظيفة خاص للموظفين الذين يؤدون مهام في رتب أعلى، ونقص عدد الموظفين المعينين في رتب أدنى من المأذون بها، وزيادة تكاليف إنهاء الخدمة نتيجة لتخفيض حجم البعثة. وحدث في مقابل الإنفاق الزائد على الموظفين الدوليين نقصان في الإنفاق على الموظفين الوطنيين قدره ٩٠٠ ٤٥٧ ٣ دولار، وذلك نتيجة لتعيين موظفين في رتب أدنى من الرتب المأذون بها (انظر A/58/634، الفرع الثالث - ألف).

٢٢ - **وقد وجهت اللجنة الاستشارية الانتباه إلى تعيين الموظفين الدوليين في البعثة بشكل مستمر في رتب أقل من الرتب المعتمدة في جدول الملاك المأذون به للبعثة وأشارت إلى ضرورة استعراض الوظائف التي من هذا النوع بل وإعادة تصنيفها أيضا (انظر A/57/772/Add.5، الفقرة ٢٢). وتلاحظ اللجنة الرد الوارد في الفرع الخامس - ألف من تقرير الأمين العام (A/58/638). غير أن المعلومات المقدمة إلى اللجنة عن الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تُبين أن وظائف مد - ١ و ف - ٥ المشغولة بموظفين ذوي رتب أدنى قد بلغت نسبتها ١٧ في المائة في المتوسط، وأن وظائف ف - ٤ ووظائف ف - ٣ المشغولة بموظفين ذوي رتب أدنى قد بلغت نسبتها ٢٠ في المائة و ٣٧ في المائة، على التوالي.**

٢٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام عديدة تشتمل على معايير رصد في المجالات المحتجزة، وبالتالي ثمة حاجة إلى زيادة التقليص التدريجي لعدد وظائف الرتب الرفيعة. **إلا أنه نظرا لما تقدم ذكره، تكرر اللجنة الإعراب عن ضرورة استعراض الوظائف الموجودة في البعثة وإعادة تصنيفها (انظر أيضا تقرير اللجنة العام (A/58/759)).**

٢٤ - **وتشجع اللجنة الاستشارية على زيادة الاستعانة بالموظفين الوطنيين، حيثما كان ذلك مجديا وفعالا من حيث التكاليف (انظر A/57/772، الفقرة ٨٠)، وكذلك بمتطوعي الأمم المتحدة.**

٣ - التكاليف التشغيلية

المبلغ المخصص للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤	المبلغ المقترح للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥
٥٢ ٨٣٧ ٣٠٠	٣٧ ٩٠٦ ٠٠٠

٢٥ - يُقترح تخفيض التكاليف التشغيلية للبعثة بمقدار ٣٠٠ ٩٣١ ١٤ دولار (٢٨,٣ في المائة) لتبلغ ٠٠٠ ٩٠٦ ٣٧ دولار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويتجلى معظم هذا النقصان في بند المنشآت والبنية التحتية - من ٠٠٠ ٢٢٨ ٢١ دولار في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٣٠٠ ١٠٩ ١٦ دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويُعزى هذا أساسا إلى تخفيض عدد أماكن العمل التي تستخدمها البعثة، في أعقاب تسليم ٣٧ مركزا للشرطة إلى دائرة شرطة كوسوفو وإقفال معسكرين لوحدات الشرطة الخاصة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). ولذا، يُعتزم تحقيق وفورات تحت جملة بنود تشمل بند خدمات الصيانة (٣٠٠ ٣٠٩ ١ دولار) من خلال الاستعانة بجهات خارجية للقيام بست خدمات للإدارة والصيانة، وبند قطع الغيار واللوازم (٥٠٠ ٥٨٥ دولار)، وبند لوازم الصيانة (٦٠٠ ٥٢٣ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، يُرتأى أيضا إحداث تخفيض تحت بند خدمات الأمن بمقدار ٧٠٠ ٩٤٢ ١ دولار، وذلك بالنظر إلى الاستعانة بجهات خارجية للقيام بخدمات الأمن بواسطة أفراد غير مسلحين في المجمع بكوسوفو بموجب عقد خدمات بدأ العمل به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. **وترى اللجنة الاستشارية أن تقديرات الوفورات متحفظة وأن من الممكن تحقيق وفورات أخرى تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة لتخفيض عدد الموظفين والاستعانة بجهات خارجية للقيام بخدمات إدارية وخدمات صيانة. وعلاوة على ذلك، وبقدر تقلص حجم البعثة ينبغي رصد اتجاه الإنفاق في جميع المجالات رصدا دقيقا. ولا توصي اللجنة بإجراء تخفيض في هذه المرحلة، لكن ينبغي تبيين الوفورات المتحققة في تقرير الأداء.**

٢٦ - ويتبيَّن من الموارد المخصصة للنقل البري وجود نقصان قدره ٢٠٠ ٩٦٥ ٢ دولار (٣٢,١ في المائة) من مبلغ ٢٠٠ ٢٤٧ ٩ دولار مخصص للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وسيُقلص أسطول المركبات من ٧١٧ ٢ مركبة إلى ٩١٠ ١ مركبات خلال هذه الفترة. وتقترح البعثة استبدال ٩٨ مركبة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (بالمقارنة بـ ٢٤٠ مركبة رصدت لها ميزانية لاستبدالها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، وشطب ٦٩٢ مركبة خفيفة ومركبتين ثقيلتين بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥ نظرا لعمرها وحالتها، ونقل ٣٧٧ مركبة خفيفة و ٣٣ مركبة ثقيلة إلى بعثات أخرى بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. **وفي هذا الصدد، فإن اللجنة الاستشارية واثقة من أن المركبات المشحونة تنطبق عليها المبادئ التوجيهية للسياسة العامة (أي أن تكون صالحة للاستخدام لمدة ثلاث سنوات، وأن تكون قد خضعت لعمرة كاملة)، وذلك لضمان فعالية تكلفة نقلها.**

٢٧ - **وتثني اللجنة الاستشارية على البعثة لاستحداثها مبادرات من قبيل نظام سجل المركبات، وتلقين دروس القيادة الآمنة، وبرامج تهيئة السيارات لمواجهة الشتاء، وتعليق**

رخص القيادة بسبب السكر، والجداول الزمنية للصيانة، وإنفاذ تعليمات إدارية صارمة، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد حوادث المركبات من ٢٠ حادثة شهريا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٤ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتوقع انخفاض عددها إلى عشرة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وترى اللجنة أن من الضروري تقاسم الخبرة المكتسبة من هذه المبادرات مع علميات حفظ السلام الأخرى.

٢٨ - وانخفضت الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمبلغ ٤٠٠ ٩٨٢ ١ دولار (٢٨,٦ في المائة) و ٧٠٠ ١٦١ ١ دولار (٢٠,٨ في المائة)، بالمقارنة بمخصصي البندين البالغين ٦٠٠ ٩٣٧ ٦ دولار و ٢٠٠ ٥٧٨ ٥ دولار. وتمثل الموارد المرصودة لاقتناء معدات الاتصالات (٠٠٠ ٥٦٩ دولار) زيادة قدرها ٠٠٠ ١٧ دولار لشراء هذه المعدات من أجل استخدامها في الهيكل الأساسي المُنشأ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مع مراعاة حجم الشبكة ونطاقها وكذلك المعدات التي تقرر شطبها. كما أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بينما يُخفض عدد موظفي البعثة لن تتغير الشبكة، إذ ستواصل البعثة دعم عدد المواقع الحالي.

٢٩ - وتبيَّن من الموارد المدرجة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة خلال فترة الأداء حدوث تجاوز في الإنفاق قدره ٢٠٠ ٢١٩ دولار، بالمقارنة بمبلغ ٥٠٠ ٣٢٢ دولار المخصص للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن موظفي البعثة غير قادرين على القيام ببعض تلك المهام وتعتقد أن من الضروري ترشيد مثل هذه الطلبات.** ويصل مقدار الموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٦٠٠ ١٠٥ دولار، أي نفس المقدار المخصص للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٣٠ - وخلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بلغت نفقات التدريب ٥٠٠ ٥١٢ دولار، بتجاوز قدره ١٠٠ ٢١ دولار. وتبلغ تقديرات الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ المتعلقة بالتدريب ٩٠٠ ٣٩٢ دولار من أجل تدريب ٤٠٢ ٢ من الموظفين، وهذا يمثل نقصانا قدره ٠٠٠ ١٤٨ دولار بالمقارنة بالموارد المطلوبة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وسبب ذلك انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالرسوم، لأن معظم التدريب سيجري في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي. **وتطلب اللجنة الاستشارية مراقبة إعادة انتداب الموظفين لمكاتب أخرى لضمان الاستفادة من المهارات التي اكتسبوها. وترد التعليقات والملاحظات بشأن مسألة التدريب في تقرير اللجنة العام عن عمليات حفظ السلام (انظر A/58/759).**

٣١ - وقد أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق عن تمويل البعثة إلى ضرورة رصد الرسوم المصرفية رصدا دقيقا وضرورة تخفيضها (A/57/772/Add.5، الفقرة ٥٣). **وترحب**

اللجنة بتخفيض تكاليف الرسوم المصرفية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٠٠٠ ٤٤٠ دولار (تخفيض نسبته ٧٠,٧ في المائة بالاعتماد المرصود في الميزانية للفترة الجارية البالغ ٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار)، نتيجة لتخفيض في الرسوم تم التوصل إليه بالتفاوض مع المصارف.

٣٢ - وكذلك، استفسرت اللجنة الاستشارية عن التغيرات الحاصلة بسبب تقلبات العملة الأوروبية ودولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى تجاوزات في عدد من بنود الميزانية المبينة في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأبلغت اللجنة بأن خسارة إجمالية بسبب تقلبات العملة قدرها ٦٠٠ ٢٦٤ ٢ دولار قد أُدرجت تحت بند اقتناء الأثاث المكتبي (٧٠٠ دولار) وبند قطع الغيار واللوازم (١٠٠ ١٢ دولار) وبند الاتصالات التجارية (٧٠٠ ٤٦٧ دولار) وبند الخسارة المتعلقة بصرف العملة (١٠٠ ٧٨٤ ١ دولار).

جيم - مسائل أخرى

٣٣ - عُرض على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في قيام موظف أقدم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مكلف بالعمل في عنصر التعمير الذي يموله الاتحاد الأوروبي (العنصر الرابع)، باختلاس مبلغ ٤,٣ ملايين دولار (انظر A/58/592). وتلاحظ اللجنة أن معظم الأموال المُختلسة قد استُرد وتم الحصول على حكم جنائي أُدين بموجبه الجاني (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٢ و ٣٣).

٣٤ - ويساور اللجنة الاستشارية قلق بالغ لا سيما حيال مسألتين اتضحتا من هذا التحقيق، أولاهما هي الإخفاق المستمر في كشف الغش في مرحلة التوظيف أو تيسير زيادة التنسيق في هذا الشأن بين مختلف العناصر، وفي هذه الحالة بين البعثة والاتحاد الأوروبي؛ وثانيتهما هي انعدام الرقابة الإدارية في العنصر الرابع، الذي أُفيد عن وقوع هذه المخالفات فيه. وقد طلبت اللجنة الحصول على معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لتجنب تكرار مثل هذه الأحداث. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمكافحة الفساد، وبإنشاء فريق عامل مشترك (بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي) للمواءمة بين إجراءات التوظيف، وبتعديل البعثة لمتطلباتها من أجل تعزيز القدرة على مراجعة الحسابات الداخلية تعزيزا مؤقتا باستخدام وظيفة شاغرة متوافرة. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن من المُقترح زيادة وظائف وحدة مراجعي الحسابات المقيمين من أربع إلى خمس وظائف، بما فيها وظيفة إضافية برتبة ف-٥ للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (انظر A/58/715، الفقرتان ٩٤ و ٩٥ (ج)).

خامسا – استنتاجات اللجنة الاستشارية

٣٥ – ترد الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في الفقرة ٢٢ من تقرير الأداء (انظر A/58/634، الفرع الخامس). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد الرصيد غير المربوط البالغ ٢٠٠ ٣٢ دولار، وكذلك إيرادات/تسويات أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٧٧٢ ١٠ دولار، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة فيما بعد.**

٣٦ – وترد الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الفقرة ٢٤ من تقرير الميزانية (انظر A/58/638، الفرع الرابع). **وتوصي اللجنة الاستشارية، مراعاة منها لتوصيتها الواردة في الفقرة ١٨ أعلاه، بتخفيض احتياجات الميزانية المقدرة بـ ٨٠٠ ٢١٠ ٢٧٢ دولار إلى ٦٠٠ ٥٨٥ ٧ دولار. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٦٢٥ ٢٦٤ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٠٩ ٢٤٨ دولار) للإبقاء على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام: تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/634)
- تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/638)
- مذكرة من الأمين العام عن التحقيق في قيام موظف أقدم في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باختلاس مبلغ ٤,٣ ملايين دولار (A/58/592)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/57/772/Add.5)
- تقريرا الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/996 و S/2004/71)
- قرارا الجمعية العامة ٥٦/٢٩٥ و ٥٧/٣٢٦ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
- قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)

المرفق

النفقات الفعلية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصص	النفقات إلى غاية ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
المراقبون العسكريون	١ ١٧٤,٢	٩١١,٧
الوحدات العسكرية	٣ ٤٥٢,٥	٣ ٤٥٢,٥
الشرطة المدنية	٩٣ ٧٢٨,٦	٥٩ ٤١٠,٩
وحدات الشرطة المشكلة	١٩ ٠٣٠,٤	١٦ ٩٤٣,٧
المجموع الفرعي	**١١٧ ٣٨٥,٧**	**٨٠ ٧١٨,٨**
الموظفون المدنيون		
الموظفون الدوليون	١٠١ ٧٤٩,٧	٧٣ ٦٠٩,٩
الموظفون الوطنيون	٣٥ ٣٩٩,٤	٢٣ ٨٥٣,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٨ ١٤٦,١	٥ ١٩١,٨
المجموع الفرعي	**١٤٥ ٢٩٥,٢**	**١٠٢ ٦٥٥,٤**
النفقات التشغيلية		
المساعدة المؤقتة العامة	١٠٥,٦	١٦١,٦
الموظفون المقدمون من الحكومات	–	–
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–
الاستشاريون	–	–
السفر في مهام رسمية	١ ٦٦٦,٧	٩٥٦,١
المنشآت والبنية التحتية	٢١ ٢٢٨,٠	١٤ ٩٧٤,٢
النقل البري	٩ ٢٤٧,٢	٨ ٢١٠,٨
النقل الجوي	٢ ٩٠٦,٧	١ ١٦٢,٢
النقل البحري	–	–
الاتصالات	٦ ٩٣٧,٦	٤ ٧٤٠,٦
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٥٧٨,٢	٢ ٤٤٣,٨
الخدمات الطبية	٧٦٢,٤	٣٨٦,٢
المعدات الخاصة	١١٠,٩	١١٠,٩
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٤ ٢٩٤,٠	٢ ٠٤٥,٢
المشاريع ذات الأثر السريع	–	–
المجموع الفرعي	**٥٢ ٨٣٧,٣**	**٣٥ ١٩١,٦**

الفئة	المخصص	النفقات إلى غاية ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤
إجمالي الاحتياجات	**٣١٥ ٥١٨,٢**	**٢١٨ ٥٦٥,٨**
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩ ٧٠٤,٤	١١ ٧٦٣,٤
صافي الاحتياجات	**٢٩٥ ٨١٣,٨**	**٢٠٦ ٨٠٢,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–
مجموع الاحتياجات	**٣١٥ ٥١٨,٢**	**٢١٨ ٥٦٥,٨**